آخر المستجدات بشأن عمليات المفوضية في لبنان

الاستجابة للتصدي لأزمة اللاجئين السوريين

نيسان /أبريل – حزيران/يونيو 2017

الحفاظ على إمكانية الحصول على الحماية

ضمان حصول اللاجئين على الحماية والإقامة القانونية ووثائق الولادة والحالة المدنية، بالإضافة إلى الحماية من الإعادة القسرية

في شهر آذار/مارس 2017، اعتمدت الحكومة اللبنانية القرار الذي طال انتظاره والمتعلق بالإعفاء من رسوم **تجديد تراخيص الإقامة** للاجئين السوريين المسجلين لدى مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبغية مساعدة اللاجئين في تجديد تراخيص إقامتهم، زاد المكتب من قدرته على الاستقبال خلال الفصل الثاني من العام 2017 من أجل تسريع عملية إصدار التراخيص وإفادات السكن للاجئين. وخلال النصف الأول من العام 2017، تمّ إصدار إفادات سكن و/أو تمّ التحقق منها، وتحديث وتجديد تراخيص ما يقارب الـ40% من العدد الإجمالي للاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية في لبنان. اعتباراً من حزيران/يونيو 2017، بلغ عدد السوريين المسجلين لدى المفوضية 1,001,051 فرداً.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في تسهيل إمكانية حصول اللاجئين على الإقامة القانونية التي تمّ تحقيقها من خلال الإعفاء، فلا تزال التحديات المتعلقة بالتنفيذ والتغطية قائمة. ولا يزال الإعفاء مقتصراً على اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية ما قبل شهر كانون الثاني/يناير 2015 والذين لم يجددوا تصريح إقامتهم على أساس السياحة أو الكفالة أو العقار أو الملكية أو الإيجار في العام 2015 أو 2016. بالإضافة إلى ذلك، كانت ممارسات التنفيذ في العديد من

مكاتب الأمن العام متعارضة مع التعميم. فقد تلقت المفوضية تقارير تفيد بأن عدداً من اللاجئين قام بدفع الرسوم، وأنه تمّ احتجاز وثائقهم، و طُلب منهم الحصول على كفيل بالإضافة إلى ممارسات عشوائية أخرى. وتواصل المفوضية متابعة هذه المسائل عن كثب مع الحكومة وتعمل على المساعدة لزيادة قدرة مكاتب الأمن العام على تحسين مستوى الخدمات وترابطها.

وتستمر المفوضية وشركاؤها في تقديم **المساعدة القانونية** للاجئين. أمّا المواضيع التي يطلب اللاجئون بإستمرار المساعدة فيها فتشمل الإقامة، والوضع القانوني، والإيجار، والزواج، وتسجيل الولادات، ومسائل حماية الطفل، والعنف الجنسي والجنساني، والطلاق، والوصاية. وقد تم تأمين المساعدة القانونية في آخر الفصل الثاني من العام 2017 إلى 23,957 لاجئاً من خلال نشاطات مختلفة تتراوح من المشورة إلى التمثيل القانوني.

تقوم موظفة لدى المفوضية بزيارة عائلة من حمص تعيش في مخيم عشوائي في بلدة محمرة – شمال لبنان. يقف محمود، 38 سنة، وأبناؤه (من اليسار إلى اليمين): سليمان، 12 سنة، وحسين، 9 سنوات، ويوسف، 6 سنوات، أمام ملجئهم مع صديق لهم. يتلقى محمود أجراً قيمته 7 دولار أمريكي يومياً مقابل أعمال زراعية يقوم بها بين الحين والآخر. وتمكنه المساعدة النقدية الشهرية التي يحصل عليها من المفوضية من دفع الإيجار وشراء الأدوية الضرورية والمواد الغذائية والألبسة. ©مفوضية اللاجئين / مارتين دوداك

وفي جهودها المستمرة **لتفادي حالات انعدام الجنسية**، قدمت المفوضية المشورة خلال الفصل الثاني من العام 2017 لـ6,070 فرد حول كيفية تسجيل مواليدهم الجدد لدى السلطات المدنية اللبنانية، ليبلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من المشورة إلى 12,301 لاجئا بحلول منتصف العام. ويتم عقد جلسات مشورة دورية في هذا الخصوص مع اللاجئين الذين يلتجئون إلى المفوضية لإدراج أسماء المواليد الجدد في سجلاتهم. وإستكمالاً لذلك، تمّ أيضاً وضع آليات المشورة والإحالة من خلال المتطوعين في مجال التوعية من المجتمعات اللاجئة والأشخاص الآخرين الذين يتعاملون بشكل مباشر مع اللاجئين، بما فيهم فرق مراقبة الحماية والعاملين في قطاع الصحة.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل مراقبة وضع اللاجئين المحتجزين ومن أجل ضمان عدم ترحيل اللاجئين قسراً إلى بلدان يمكن أن يتعرضوا فيها للأذى، تقوم المفوضية بزيارات منتظمة إلى مراكز **الاحتجاز**، بما فيها تلك الخاصة بمكاتب الأمن العام. يتمّ تأمين مساعدات مادية وقانونية ودعم نفسي في الموقع للمحتجزين الذين تُعنى بهم المفوضية. ففي خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2017، تمّ مساعدة ما مجموعه 2,630 شخص محتجز في لبنان تُعنى بهم المفوضية. وتتضمن المساعدات المادية بطانيات ولوازم النظافة الصحية والمواد الغذائية والألبسة. من أجل مواصلة تحسين ظروف الاحتجاز بكرامة، أمّنت المفوضية غسالتين لأحد السجون اللبنانية. كما استمرت المفوضية بالمناصرة لاستمرار الوصول إلى الأشخاص الذين تُعنى بهم وبدعوة كافة المؤسسات المعنية للتمسك بالقوانين ذات الصلة من أجل حماية الأشخاص المشمولين بولاية المفوضية من الاحتجاز التعسفي.

وتواصل المفوضية مراقبة **التحركات عبر الحدود** بين لبنان وسوريا. فيراقب الموظفون عملية قبول القادمين الجدد من المعابر الحدودية الرئيسية ويحيلون الحالات التي تستوفي شروط الاستثناء الإنساني إلى وزارة الشؤون الإجتماعية، بينما يقومون بالدعوة إلى توسيع إطار شروط الدخول لأسباب إنسانية، وذلك لمنع الإعادة القسرية ولتعزيز إدارة الحدود على نحو يراعي متطلبات الحماية.

ضمان الكرامة في المنفى

الحفاظ على كرامة اللاجئين وسلامتهم أثناء وجودهم في المنفى في لبنان، مع إعطاء الأولوية للاجئين ذوي الاحتياجات الخاصة والضعفاء

إنّ أكثر من نصف عدد اللاجئين السوريين في لبنان هم من الإناث، وأكثر من نصفهم هم من الأطفال (ما دون الـ18 من العمر). ويبقى وصول اللاجئين في سن العمل إلى سوق العمل مقيّدا. فيشير **تقييم أوجه الضعف لدى اللاجئين السوريين** للعام 2016 أن حوالي 71% من اللاجئين السوريين يعيشون تحت خط الفقر و53% يعيشون تحت خط الفقر المدقع. ويتطلب تشتت اللاجئين، في أكثر من 1,700 موقع في لبنان، أدوات وخدمات واسعة النطاق ومبتكرة لضمان التوعية الفعالة لمنْ هم بحاجة وللتمكن من تحديد الأشخاص المعرضين للخطر.

خلال الفصل الثاني من العام 2017، بدأت المفوضية، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي واليونيسف، بتحضير تقييم أوجه الضعف لدى اللاجئين السوريين للعام 2017. يوفر التقييم بيانات وتحاليل واسعة النطاق حول وضع اللاجئين السوريين في البلاد. ويُحدد خطوط أساس، بينما يساعد في إحراز تقدم ودعم لعملية تحديد الثغرات والحاجات من أجل التخطيط المستقبلي. تمّت عملية جمع البيانات التي تقودها المفوضية في نهاية شهر أيار/مايو 2017 وبدأ تحليل البيانات في بداية شهر حزيران/يونيو ومن المتوقع جهوز النتائج الأولوية بحلول نصف شهر تموز/يوليو.

هذا وتدعم المفوضية اللاجئين لتعزيز الحماية الذاتية من خلال مجموعة متنوعة من المداخلات المجتمعية التي تهدف إلى تحديد المشاكل المتعلقة بالحماية وتجنبها ومعالجتها. وقد أقام المكتب خلال السنوات الماضية شبكة تتألف من حوالي 600 **متطوع في مجال التوعية** من داخل المجتمعات اللاجئة والمستضيفة ودرّبهم. من بين هؤلاء المتطوعين، أصبح حالياً 270 متطوع مختص ومدرب في المجالات التالية: التعليم (128)، وحماية الطفل والعنف الجنسي والجنساني (60)، والصحة (37)، والمسائل الشبه قانونية (45). يشارك المتطوعون مع المجتمعات معلومات حول الخدمات المتاحة، ويساعدون في حشد جهود المجتمعات من أجل، على سبيل المثال، تسجيل الأطفال في المدارس، وجمع التعليقات وتقديمها للمفوضية حول القضايا التي هي موضع اهتمام المجتمعات. كما يدعم المتطوعون عملية تحديد الأشخاص الأكثر عُرضة للخطر وعملية إحالتهم إلى الجهات التي تقدّم الخدمات والمساعدات ذات الصلة.

ومنذ بداية العام 2017، قام المتطوعون العامون والمختصون بإحالة 12,000 شخص ممن هم أكثر عُرضة للخطر إلى مقدمي الخدمات والشركاء المختصين. ويتم التركيز بشكل خاص على **الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة**، بما فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية والخناثى، والأشخاص المسنون، والنساء المعرضات للخطر، والأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلون عنهم. وتتم عملية التحديد من خلال مراكز استقبال المفوضية ، وزيارات منزلية، ومراكز التوعية (بما في ذلك من خلال المتطوعين) والمراكز المجتمعية. ويتم تصميم المساعدات لتلبي احتياجات كلّ من الأشخاص ويمكن أن تشمل المساعدات المادية (النقدية وغير النقدية)، والمشورة النفسية والاجتماعية، والخدمات الصحية، والتدريب، والمساعدة القانونية.

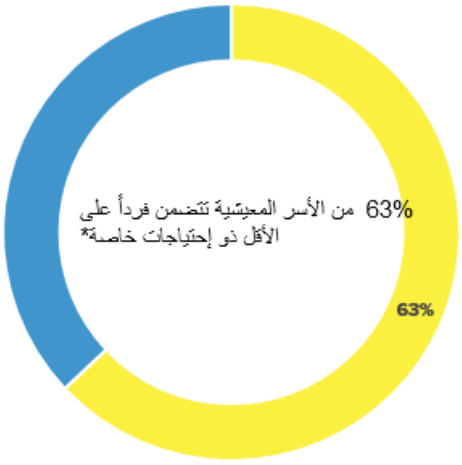

* تقييم أوجه الضعف لدى اللاجئين السوريين للعام 2016. تعتبر الحالات التالية من الإحتياجات الخاصة: 1) إعاقة جسدية أو عقلية، 2) (مرض مزمن، 3) مرض مؤقت أو إصابة مؤقتة، 4) حالة طبية خطيرة، 5) الأفراد الذين يحتاجون إلى مساعدة في نشاطاتهم اليومية الأساسية.

خلال النصف الأول من العام 2017، تم تأمين المساعدة لـ2,455 لاجئاً يعانون من حوادث خطيرة متعلقة بالحماية، وذلك من أجل اجتياز فترة شديدة الصعوبة من خلال **برنامج المساعدة النقدية للحماية** الخاص بالمفوضية في لبنان. شمل ذلك 760 إحالة جديدة، من بينها 56% متعلقة بأشخاص ذوي احتياجات خاصة، وأشخاص يعيلون أسرهم المعيشية بمفردهم، وأشخاص ذوي حالات طبية أو إعاقة، والمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية والخناثى، والناجين من العنف الجنساني، والأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم.

إضطرت لانا إلى ترك المدرسة في سوريا في الصف الثاني بسبب تدهور الحالة الأمنية في بلدتها في الغوطة الشرقية. وقد تشردت هي وعائلتها مرتين داخل سوريا قبل أن يصبح من المستحيل لهم البقاء هناك. وكان ملجأهم الأخير في سوريا في بلدة معرابة في دمشق. صرحت لانا أنها تحب المشاركة في مجموعات لدعم الفروض المنزلية لأنها كونت صداقات ولأنها تحتاج أحياناً إلى مساعدة في إنجاز فروضها المنزلية. © مفوضية اللاجئين/دييغو إيبارا سانشيز

© UNHCR/Diego Ibarra Sánchez

يهدف برنامج المساعدة النقدية للحماية إلى مساعدة الأفراد والعائلات الذين أجبروا أو قد يجبرون على اللجوء إلى إستراتيجيات تكييف سلبية كأسوأ أشكال عمالة الأطفال، أو التسول، أو ممارسة الجنس من أجل البقاء، أو التشرد، وذلك نتيجة الحوادث التي يواجهونها والمتعلقة بالحماية. تشمل الحوادث الأكثر شيوعاً والمتعلقة بالحماية، العنف الجنسي والجنساني، والتحرش والإعتداء، والإستغلال، وإصابة العائلات أو احتجازها.

إنّ قرابة 20% من المستفيدين من برنامج المساعدة النقدية للحماية هم أفراد ناجون من العنف الجنسي والجنساني، معظمهم من النساء أو الفتيات. وقد تعرض معظمهم إلى العنف الأسري. فيساعد برنامج المساعدة النقدية للحماية هؤلاء الأشخاص على كسر حلقة العنف، ودعم قدرتهم على مواجهة الأزمات وعلى تلبية حاجاتهم للحماية بأنفسهم والاستفادة من شبكات أمان أنشأت من أجل العثور على حلول دائمة. وبالإضافة إلى برنامج المساعدة النقدية للحماية، تقوم المفوضية مع شركائها بمساعدة اللاجئين الذين يواجهون حوادث عاجلة متعلقة بالحماية من خلال المساعدة النقدية الطارئة غير المتكررة ليتمكنوا من التصدي للأضرار الخطيرة والحد منها. حتى الآن ، تمّ مساعدة 2,592 فرداً وعائلة من خلال المساعدة النقدية الطارئة في العام 2017.

وتؤمن **المراكز المجتمعية** أماكن آمنة حيث يمكن للاجئين واللبنانيين الحصول على خدمات ونشاطات كتعلم لغة، ومحو الأمية، وصفوف خاصة بتكنولوجيا المعلومات، ودورات تدريبية عن إعادة التدوير، والمنسوجات والأعمال الحرفية اليدوية. كما تؤمن المراكز نشاطات دعم نفسي ودورات إعلامية عن تسجيل الولادات والزواج، والخدمات المتوفرة، ومنع الاحتيال والاستغلال، ومنع العنف الجنسي والجنساني، وحقوق الطفل، وغيرها. عند حلول الفصل الثاني من العام 2017، استمر حوالي 36 مركزاً مجتمعياً تدعمه المفوضية بتقديم مجموعة واسعة من النشاطات والخدمات لأكثر من 50,000 شخص.

وتزيد مخاطر انتهاك **حقوق الطفل**، بما فيها أسوأ أشكال عمالة الأطفال والزواج المبكر، في حالات التشرد. كما يزيد معدل **العنف الجنسي والجنساني**، بالأخص الإساءة العاطفية والاعتداء الجسدي، في هذه الحالات. فتعمل المفوضية مع شركائها على تجنب حالات **العنف الجنسي والجنساني** وانتهاكات حماية الطفل، والتصدي لها من خلال مجموعة من المداخلات التي تشمل تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية للحد من أوجه الضعف في إدارة الحالات وفي خدمات أساسية أخرى. خلال الفترة المشمولة في التقرير، استفاد المشرفون الإجتماعيون من تدريبات تقنية وغير تقنية للتمكن من إدارة القضايا المتعلقة بحماية الطفل وبالعنف الجنسي والجنساني، لا سيما فيما يخص إدارة القضايا المتعلقة بمحاولات الانتحار والتعامل مع الناجين من الاغتصاب. وبلغ عدد الجهات الفاعلة المدربة في مجال العنف الجنسي والجنساني 219 في نهاية الفصل الثاني. كما عملت المفوضية على تعزيز قدرات الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون لضمان حماية الناجين من العنف الجنسي والجنساني. بناءً على ذلك، تمّ تدريب 26 ضابطا من قوى الأمن الداخلي لتحديد الناجين من جرائم الإتجار بالبشر ومساعدتهم، لا سيما أولائك المعرضين للاستغلال الجنسي. كما سيتمّ تنظيم تدريبات إضافية لموظفي الأمن العام على غرار السنوات السابقة. وشملت أيضاً دورات بناء القدرات للمشرفين الإجتماعيين المختصين في حماية الطفل، لا سيما في قضايا الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، كالأطفال غير المصحوبين بذويهم أو المنفصلين عنهم والأطفال المعرضين للزواج المبكر، وقضايا عمالة الأطفال والأطفال ذوي الإعاقة.

تظهر اللاجئة السورية فاطمة بطاقة الصراف الآلي التي تحوّل المفوضية المساعدات النقدية عليها شهرياً. تستعمل فاطمة وزوجها علي المساعدات النقدية لشراء الأدوية لوالد علي المسن، ولدفع الإيجار والكهرباء والمياه، ولشراء المواد الغذائية والألبسة. © مفوضية اللاجئين/مارتين دوديك

© UNHCR/Martin Dudek

وتبقى الإجراءات لتحديد المصالح الفضلى مداخلة أساسية لضمان سلامة الأطفال المعرضين للمخاطر المتوسطة والمرتفعة وحمايتهم. وفي نهاية الفصل الثاني، بلغ عدد الأطفال الذين تمّت مساعدتهم من خلال الخدمات المتخصصة، كجزء من عملية إدارة الحالات، 1,907 طفلاً.

أمّا فيما يخص الأطفال اللاجئين، فيشكّل **التعليم** في المدارس اللبنانية العامة مصدراً حيوياً في سعيهم إلى مستقبلٍ أكثر إشراقاً. إستناداً إلى أرقام مقدّمة من قبل وزارة التربية والتعليم العالي، تمّ تسجيل حوالي 195,000 طفل لاجئ في العام الدراسي 2016-2017، بما في ذلك في الحضانات والمدارس الإبتدائية والثانوية. ويمكن للطلاب اللاجئين الالتحاق بصفوف قبل الظهر وبعد الظهر. ومن خلال شراكتها مع وزارة التربية والتعليم العالي، غطت المفوضية الرسوم المدرسية لأكثر من 39,400 طفل لاجئ مسجل في صفوف قبل الظهر للعام الدراسي 2016-2017.

ورغم الإتجاه التصاعدي في التسجيل، بقي أكثر من 40% من الأطفال اللاجئين بين سن الـ6 والـ14 غير ملتحقين في المدارس خلال العام الدراسي 2016-2017. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال مسألة إبقاء الطلاب في المدارس تشكل تحدياً بسبب الصعوبات التي يواجهونها في التكيّف مع منهج دراسي جديد ولغات تعليمية جديدة. غالباً ما يكافح الأطفال للتعويض عن السنين الضائعة، فيما يواجه بعضهم التخويف والمضايقة. لذلك، استمرّت المفوضية في تنظيم مجموعات لدعم الفروض المنزلية ومجموعات اللجان الأهلية التي تشجع مشاركة الأطفال والأهل في المدارس ودعم إبقاء الطلاب فيها. وبناءً على طلب وزارة التربية والتعليم العالي، تمّ تعيين متطوعين لاجئين مدربين إضافيين لتغطية صفوف ما بعد الظهر.

يتواجد هؤلاء المتطوعون، المعنيون بالتواصل المجتمعي التعليمي، في المدارس ويعملون على تحديد الأطفال المعرضين لخطر التسرب من المدرسة وإحالتهم إلى مجموعات دعم الفروض المنزلية، وإقامة مجموعات متنقلة لأولئك المفتقرين إلى وسائل نقل أخرى، والتوسط في حالات التخويف، وتمرير الرسائل بين إدارة المدارس ومجموعات اللجان الأهلية، والمساهمة في تهيئة بيئة حامية في المدارس.

وتواصل مجموعات دعم الفروض المنزلية عملها خلال فصل الصيف كمجموعات للأنشطة الترفيهية تركّز على الفن والدراما واللغات الأجنبية. كما تجتمع مجموعات اللجان الأهلية، على الرغم من إغلاق المدارس، وتشارك في دورات تدريبية حول مواضيع كـ "التواصل الإيجابي مع الأطفال". وفي بعض الحالات، تقدّم هذه المجموعات دورات تدريبية للأهالي عن المبادئ الأساسية للقراءة والكتابة والحساب (للأهل الأميين). وبينما كانت المدارس مغلقة، تمّ حشد المتطوعين من أجل الhاتصال المجتمعي التعليمي للقيام بنشاطات توعية إلى جانب المتطوعين في مجال التوعية.

وفي نهاية الفصل الثاني، أقامت المفوضية مع الشركاء 425 مجموعة لجان أهلية وحوالي 300 مجموعة لدعم الفروض المنزلية. كما قامت بتدريب أكثر من 180 متطوع من أجل التوعية في مجال التعليم و148 متطوعا من أجل الاتصال المجتمعي التعليمي. تدعم هذه الهياكل بقاء الأطفال في المدارس من خلال مساعدتهم على التعامل مع التحديات اليومية التي يواجهونها في متابعة تعليمهم.

ومن أجل التعويض عن محدودية الحصول على فرص الاعتماد على الذات، تقوم المفوضية بتقديم **مساعدات نقدية متعددة الأغراض** للعائلات اللاجئة الأكثر ضعفاً كشبكة أمان للحماية الإجتماعية لتخفيض أوجه ضعفهم الإجتماعية والإقتصادية والتعرض المستمر للإستغلال ولمخاطر أخرى متعلقة بالحماية. ومن أجل الوصول إلى الأشخاص الأكثر حاجة إلى هذا الدعم، تطبّق المفوضية نموذجا إقتصاديا قياسيا مستهدِفا. إستناداً إلى صيغة مكتبية، يحدد هذا النموذج توقعات الإنفاق لتصنيف الأسر المعيشية وفقاً لأوجه ضعفهم الإجتماعي والإقتصادي.

ويشكل هذا التصنيف أساسا لبرنامج الأغذية العالمي لاستهداف المستفيدين من مساعدته كما يؤثر على مستوى الدعم الذي تقدمه المفوضية للاجئين الذين يحتاجون إلى رعاية استشفائية. خلال الفصل الثاني، وبالتعاون مع الجامعة الأمريكية في بيروت وبرنامج الأغذية العالمي، عملت المفوضية في لبنان على إعادة تقويم الصيغة المكتبية للعام 2016. وبما أن الصيغة المكتبية تستند على توقعات الإنفاق، وبالتالي على أوجه الضعف الإجتماعي والإقتصادي المستمد من تقرير تقييم أوجه الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان، يتوجب تحديث الصيغة بانتظام لضمان الدقة.

هذا واستمرت المفوضية خلال الفصل الثاني على العمل من أجل مساعدة المجموعة المستهدفة المؤلفة من 30,000 أسرة معيشية شديدة الضعف ليبلغ عددها 29,595 شهرياً في المتوسط بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيو. بصورة إجمالية، بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيو 2017، بلغ متوسط عدد الأسر المعيشية التي تمّت مساعدتها من خلال المساعدات النقدية المتعددة الأغراض 31,115 في نهاية شهر حزيران/يونيو. ينتج انخفاض العدد هذا مقارنةً بالفصل الأول عن التوقف عن تقديم المساعدات النقدية المتعددة الأغراض لأسر معيشية لم تعد مصنفة كشديدة الضعف الإجتماعي والإقتصادي، في حين تمّ إدراج أسر معيشية جديدة بقدر ما يسمح به التمويل. وبسبب الإغلاق المفاجئ للاتحاد النقدي اللبناني وما نجم عنه من الإفتقار إلى تقديم المساعدة لـ13,842 أسرة معيشية، تكفّلت المفوضية بتغطية كلفة المساعدات لهذه الأسر المعيشية لإعطائهم مهلة مدتها شهرين قبل توقيف التمويل. فكعضو في النظام الموحد بين المنظمات في لبنان للبطاقات الإلكترونية (LOUISE) مع المفوضية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، كان قد قدّم الاتحاد النقدي اللبناني سابقاً المساعدة من خلال البطاقة المشتركة التي يستعملها كافة شركاء النظام الموحد. بناءً على ذلك، يمكن للمفوضية أن تقدّم بشكل سريع المساعدة المؤقتة من خلال الشراكات القائمة والبطاقة المشتركة، وذلك خلال شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو.

وإضافة إلى حاجات السكان للرعاية **الصحية**، قد يحتاج اللاجئون إلى دعم إضافي نظراً إلى أن سلامتهم الجسدية والعاطفية تتأثر سلباً بسبب التهجير الطويل الأمد وسوء الأحوال المعيشية. وتبقى كلفة الرعاية الصحية العالية في شبكة الرعاية الصحية المخصخصة بمعظمها في لبنان السبب الأساسي لمديونية اللاجئين. إستجابة لذلك، تدعم المفوضية اللاجئين مالياً للحصول على خدمات شاملة في مراكز الرعاية الصحية الأولية في جميع أنحاء لبنان، وتغطي بين 75 إلى 90% من كلفة المساعدات المنقذة للحياة في حالات الطوارئ في المستشفيات. وفي نهاية الفصل الثاني من العام 2017، كانت قد دعمت المفوضية 39,794 حالة استشفاء متعلقة بالرعاية المنقذة للحياة والتوليدية، ودعمت 100,477 إستشارة حول الرعاية الصحية الأولية في سائر أنحاء البلاد.

واستمرت المفوضية بدعم 50 موظف لدى وزارة الصحة العامة، بما فيهم 20 ممرض وممرضة وقابلة في مراكز الرعاية الصحية الأولية، لمساعدة مقدمي الخدمات المحليين على التعامل مع عبء العمل المتزايد.

بعد انقضاء حوالي سبع سنوات على بدء الأزمة في سوريا، تبقى ظروف **المأوى** لدى اللاجئين مصدر ضعف. فلا يزال معظم اللاجئين يعيشون في مآو دون المستوى المقبول ولديهم إمكانية محدودة أو معدومة للحصول على الخدمات الأساسية. استجابةً لذلك، تؤمن المفوضية مساعدات لتوفير المأوى من خلال توزيع المواد ومجموعات أدوات ومداخلات لتحسين المأوى لمن هم في أشد الحاجة إلى ذلك، وتعمل على تحسين المواقع سعياً إلى ضمان بيئة معيشية مستقرة وآمنة. أما فيما يتعلق بعمليات الإخلاء، فتقوم المفوضية بمداخلات متعلقة بالمناصرة ومراقبة الحماية، وتؤمن مساعدات لتوفير المأوى ومساعدات في مجال المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للاجئين الذين نقلوا من محل إقامتهم بعد تقييم حالتهم على أنهم بحاجة إلى هذا الدعم.

عند نهاية الفصل الثاني، تلقت 8,440 أسرة معيشية (أي حوالي 42,196 فرداً) مساعدات لتوفير المأوى من خلال المفوضية وشركائها. من بينها، تمّت مساعدة 4،576 أسرة معيشية (22,878 فرداً) وذلك فقط خلال الفصل الثاني. وشملت المساعدات تأمين مواد للمأوى (مجموعات لوازم لتجهيز المساكن من أجل مقاومة العوامل المناخية ومواد للعزل، وعدة للحريق، وعدة لرفع الأرضية) لـ2,901 أسرة معيشية (14,505 فرداً)، من بينهم 2,000 أسرة قد تمّ إخلاؤها من مواقعها السابقة. وفي أعقاب فصل الشتاء، أدت أعمال تحسين المواقع في المخيمات العشوائية، بما في ذلك من خلال التمهيد بالحصى والصرف، إلى تحسين إمكانية 960 أسرة معيشية (4,796 فرداً)، تعيش في 29 مخيم غير رسمي في البقاع وعكار، من الوصول إلى مآويهم. بالإضافة إلى ذلك، استفادت 718 أسرة معيشية لاجئة (3,577 فرداً)، تعيش في مبانٍ غير مستوفية للمعايير، من أعمال تحسين المآوي لتستوفي المعايير الملائمةً مقابل إتفاقيات سكن خطية مع أصحاب الأملاك وذلك لمدة 12 شهراً.

يفرض وجود أعداد كبيرة من اللاجئين المزيد من الضغوطات على البنى التحتية للمياه ولمياه الصرف الصحي في البلاد. تستهدف إستراتيجية المفوضية لتوفير **المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية** إحتياجات اللاجئين في المخيمات العشوائية، وبالأخص في المدن والضواحي، من خلال تنفيذ مشاريع المياه ومياه الصرف الصحي التي تعزز و/أو تعيد تأهيل البنى التحتية القائمة. يتم تحديد هذه المداخلات بالتنسيق مع السلطات اللبنانية على المستوى المركزي وعلى مستوى المحافظات والبلديات. وتتراوح بين إعادة تأهيل قنوات تأهيل مياه الأمطار إلى بناء خزانات وحفر الآبار وتجهيزها.

في نهاية الفصل الثاني، أدت مداخلات المفوضية إلى توفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية لتحسين البنى التحتية لمياه الصرف والمحافظة عليها، إلى تحسين الظروف الصحية (بما في ذلك النفايات الصلبة) لما يناهز 110,000 فرد في العام 2017. وقد تمّ تأمين مياه مأمونة لـ10,084 لاجئاً، كما استفاد 10,952 لاجئاً من نشاطات تشجيع النظافة والتي تهدف إلى مساعدتهم على تعديل ممارساتهم المتعلقة بالنظافة الصحية والصرف الصحي بما يتلائم مع ظروف اللجوء. وتمّ إستكمال إعادة تأهيل تسع شبكات إمداد للمياه في البقاع وشمال لبنان خلال الفصل الثاني من العام 2017. وحتى هذا التاريخ، تمّ تركيب أكثر من 137 كم من خطوط الأنابيب، بما في ذلك حوالي 4,767 توصيلة مياه للأسر المعيشية. ويزال جارياً بناء ثلاث خزانات وحفر أربع آبار. عند انتهاء هذه المشاريع، سيتمكن أكثر من 192,000 لبناني ولاجئ من الحصول على مياه شرب بشكل أفضل وبطريقة آمنة أكثر.

ضمان استمرارية الاستضافة

الحفاظ على ضيافة المجتمعات المضيفة اللبنانية وعلى الاستقرار الإجتماعي العام

كجزء من جهودها الرامية إلى ضمان استفادة المجتمعات المُضيفة أيضاً، التي تؤمن حيز الحماية للاجئين، من الاستجابة الإنسانية، استمرت المفوضية بدعم مشاريع مبادرة التضامن. تهدف هذه المشاريع إلى دعم اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء لمعالجة ما يشغلهم من الأمور المتعلقة بتوفير الحماية الخاصة بهم. بعد أن يتم تحديد المخاطر المتعلقة بالحماية التي يمكنها أن تؤثر على اللاجئين والمضيفين على حد سواء، يتم تشجيع المجتمعات ودعمها لتقديم مقترحات للمفوضية للحصول على مساعدات صغيرة. تساهم مشاريع مبادرة التضامن في تحقيق التماسك الإجتماعي من خلال تمكين أفراد المجتمع المضيف واللاجئ من التواصل والتشاور في ما بينهم حول العمل المشترك لمعالجة مسائل مشتركة تثير قلقهم.

في نهاية الفصل الثاني، كان قد تمّ إنجاز 12 مشروعاً لمبادرة التضامن للإستجابة إلى المخاطر المتعلقة بالحماية. وتشمل هذه المشاريع تلك التي تركز على حماية الطفل؛ وعلى مكافحة تهميش مجموعات معينة، بما فيها الأشخاص المسنون الذين يعيشون بفردهم والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية والخناثى؛ وعلى خفض التوتر بين اللبنانيين والسوريين؛ وعلى إدماج الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، بما فيهم ذوو الإعاقة السمعية؛ ومكافحة التمييز القائم على الجنسية، والعنف الجنساني، وتعاطي المخدرات. وقد شارك عدد كبير من الشباب ومن أفراد المجتمع المحلي في مشاريع مبادرة التضامن التي تعزز تمكين الأشخاص المعنيين نظراً إلى أنّه يتمّ تنفيذ هذه المشاريع من قبل مراهقين وشباب، ومجموعات نسائية، ومتطوعين في مجال التوعية.

كما استمرت المفوضية بالعمل عن كثب مع السلطات المحلية ومن خلال الفريق العامل المعني بالاستقرار الإجتماعي الذي تتشارك في قيادته وزارة الشؤون الإجتماعية والمفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحديد تحديات المجتمعات واحتياجاتها في جميع أنحاء البلاد. كما يُشكل دعم مكاتب الأمن العام إستثماراً في قدرة أجهزة إنفاذ القانون في البلاد.

تحقيق الحلول

تسهيل حصول اللاجئين على حلول دائمة على شكل إعادة توطين ومسالك تكميلية إلى بلدان ثالثة، بينما يتم التحضير للعودة الطوعية إلى الوطن بسلام وكرامة عند الإمكان

لا تقوم المفوضية في الوقت الحالي بتسهيل **عودة اللاجئين** إلى سوريا أو تشجيعها بسبب الظروف غير المواتية للعودة الطوعية بسلام وكرامة. إنّ حجم دمار المنازل والبنى التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية وشبكات السلامة الإجتماعية هائلٌ مع عدم ضمان توفر فرص كسب العيش داخل سوريا . كما أنّ الوضع الأمني والإنساني لا يزال غير مستقر، مع استمرار التشرد. فيعبّر اللاجئون عن قلقهم بشأن معوقات العودة كالتجنيد من قبل الجماعات المسلحة، والتجنيد الإجباري، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، وأشكال أخرى من العنف الجسدي.

لذلك يتوجب إقامة تحسينات هامة في بيئة الأمن والسلامة الشاملة، كما يتوجب ضمان الحصول على الخدمات وعلى الحقوق في مجالات السكن وملكية الأرض وعلى الاحتياجات المعيشية، وذلك قبل التمكن من إتمام عمليات العودة على نطاق واسع. على الرغم من ذلك، يقوم اللاجئون بتحركات منظمة للعودة بشكل فردي على نطاق صغير. وتتوقع المفوضية إستمرار عمليات العودة المنظمة فردياً. تدعو المفوضية إلى أهمية أن تستند عودة اللاجئين على قرار حرّ ومستنير. ويبقى أساسياً ضمان الحصول على الأرض والسلامة وعلى إمكانية البقاء في البلدان المضيفة للاجئين الذين لا يرغبون بالعودة. خلال الفصل الثاني من العام 2017، استمرت المفوضية بالسعي إلى معرفة وجهة نظر اللاجئين ومخاوفهم فيما يتعلق بالعودة. كما تراقب المفوضية قدر الإمكان التحركات عبر الحدود بهدف تقييم طبيعة قرارات العودة الطوعية والمستنيرة في هذه المرحلة.

هذا وتعمل المفوضية على مسائل مثل وثائق الحالة المدنية وتسجيل الولادات لضمان إمكانية إعادة إندماج اللاجئين بطريقة سلسلة عندما تسمح الظروف في سوريا وذلك بعد عودتهم الطوعية. وبما أنّ السكن والأرض والملكية يشكلون عاملاً رئيسياً، بالإضافة إلى وثائق الولادة والحالة المدنية، تحتفظ المفوضية بصور في قاعدة بياناتها عن الوثائق ذات الصلة للاجئين الذين يودون أن يتم تخزين هذه المعلومات بصورة مأمونة. يمكن لهذا الأمر أن يخفف من أثر الخسارة أو السرقة المحتملة. كما يعطي هذا الأمر صورة أوضح للمفوضية عن وضع اللاجئين السوريين فيما يتعلق بحقوق الأرض والملكية في سوريا ولتخطيط برامج المساعدة القانونية في المستقبل.

وبينما الظروف ما زالت غير مواتية للعودة إلى سوريا بسلام وكرامة وبينما الاندماج المحلي في لبنان ليس خياراً تطرحه الحكومة، فتبقى **إعادة التوطين** أداة حماية مهمة لأولئك الأكثر ضعفاً وحلاً أساسياً دائماً. وتشكل المسارات البديلة عنصراً مكملاً مفيداً لبرنامج إعادة التوطين. تعتبر إعادة التوطين تعبيراً ملموساً عن التضامن الدولي مع لبنان الذي يستضيف أكبر عدد من اللاجئين في العالم مقارنة بعدد سكانه. وتعمل المفوضية خلال العام 2017 على تقديم طلبات إعادة توطين لـ12,000 لاجئ على الأقل، بينما تناصر مع الدول لزيادة حصص إعادة التوطين لتعادل على الأقل حصص العام 2016 (قدمت المفوضية في لبنان أكثر من 23,400 طلب خلال العام 2016). في نهاية الفصل الثاني، تمّ تقديم طلبات 7،734 لاجئاً سورياً لإعادة التوطين في 20 بلد ولبرامج أخرى متعلقة بالدخول لأسباب إنسانية. يُمنح هؤلاء اللاجئون السوريون الفرصة لإعادة بناء حياتهم في بلدان ثالثة، بعد مرور سنوات من اللجوء وعدم الأمان للعديد منهم. يشكل الانخفاض في حصص إعادة التوطين، والتي هي أدنى من نسبة الـ10% المستهدفة، مصدر قلق كبير إذ أنه من المهم أن يبقى إعادة التوطين، بالإضافة إلى االسبل البديلة الأخرى، الحلّ الدائم الأساسي المتاح حالياً للاجئين.

لمزيد من المعلومات: آنا كينغ، رئيسة قسم العلاقات الخارجية، kinga@unhcr.org

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شارع فيليب حتي، ص ب 11-7332، الرملة البيضاء، بيروت،

UNHCR
The UN Refugee Agency

لمحة سريعة عن إنجازات المفوضية في لبنان

الاستجابة للتصدي لأزمة اللاجئين السوريين

نيسان/أبريل – حزيران/يونيو 2017

بعض الأرقام البارزة في العام 2017

اللاجئون المسجلون	المبلغ المطلوب تمويله للمفوضية (مليون د.أ)	مستوى التمويل	الشركاء
1,011,051	453 مليون	%31	34

تم أيضاً تمويل مكتب المفوضية في لبنان عبر هبات خاصة من كل من إيطاليا والكويت وسنغفورا والولايات المتحدة الأمريكية.

الحماية	العدد الذي تم بلوغه من يناير حتى يونيو	العدد المستهدف في حال توفر التمويل المطلوب
المشورة القانونية	23,957	37,000
الأشخاص الذين تمت إحالتهم للقبول لدواعي إنسانية ولإعادة التوطين	7,908	4,200
الأشخاص المشمولون بالاختصاص الذين تلقوا المساعدة أثناء وجودهم قيد الاحتجاز	2,630	1,800
الأطفال الذين تلقوا المساعدة من خلال إدارة الحالات	1,907	5,000
الجهات الفاعلة المعنية بالتصدي للعنف القائم على نوع الجنس التي تلقت التدريب	219	500
حالات الاحتياجات الخاصة التي تمت إحالتها من خلال المتطوعين	12,696	51،100
المتطوعون في مجال التوعية الذين تمت تعبئتهم	595	1،000
المراكز المجتمعية التي تلقت الدعم	34	50
الأشخاص المشاركون في أنشطة المراكز المجتمعية	51,149	240،000
الأشخاص المستفيدون من المساعدات النقدية الطارئة والخاصة بالحماية	5,939	6،200
الأشخاص الذين تلقوا معلومات حول تسجيل الولادات من خلال المشورة	12,301	20،500

التعليم	العدد الذي تم بلوغه من يناير حتى يونيو	العدد المستهدف في حال توفر التمويل المطلوب
الأطفال الذين تلقوا الدعم للتعليم الابتدائي في العام الدراسي 2016-2017 من خلال الدعم المالي المقدم إلى وزارة التربية والتعليم العالي		
الدوامين الأول والثاني	39،488	50،000
الأطفال الذين تلقوا الدعم للتعليم المهني في العام الدراسي 2016-2017	1,563	10،000

المساعدات الأساسية	العدد الذي تم بلوغه من يناير حتى يونيو	العدد المستهدف في حال توفر التمويل المطلوب
الأسر التي تلقت المساعدة لمرة واحدة على الأقل من خلال هبة نقدية متعددة الأغراض	31,115	82،000
الأسر الذين تلقوا دعما موسميا (في شتاء 2016-2017)	164،673	168،000

الصحة	العدد الذي تم بلوغه من يناير حتى يونيو	العدد المستهدف في حال توفر التمويل المطلوب
الأشخاص الذين تلقوا الرعاية الصحية الأولية (بما في ذلك في مجال الصحة الإنجابية والنفسية)	100,477	300،000
الأشخاص المستفيدون من الإحالات إلى الرعاية الصحية المنقذة للحياة والتوليد	93,794	100,000

الإيواء	العدد الذي تم بلوغه من يناير حتى يونيو	العدد المستهدف في حال توفر التمويل المطلوب
الأشخاص الذين يستفيدون من عمليات توزيع مجموعات مستلزمات عزل المساكن لتعزيز مقاومتها للعوامل المناخية ومستلزمات الملاجئ	33,677	233،390
الأشخاص الذين يستفيدون من اتفاقية شغل مسكن في مبان معاد تأهيلها	3,723	73،050

المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	العدد الذي تم بلوغه من يناير حتى يونيو	العدد المستهدف في حال توفّر التمويل المطلوب
بنية تحتية للصرف الصحي، صيانة وتفريغ الرواسب	110,700	145,500
حملات توعية على النظافة الصحية، مواد للنظافة الصحية	10,952	93،237
إمكانيّة الحصول على المياه المأمونة	10,084	350،000

الدعم المؤسسي والمجتمعي	الميزانية المخصصة للعام 2017
الدعم المؤسسي (إعادة تأهيل البنى التحتية، تأمين الموظفين وتدريبهم، المعدات والتجهيزات، اللوازم، الأدوية واللقاحات)	22 مليون
المشاريع المجتمعية (في مجالات الصحة، التعليم، سبل المعيشة، المياه والصرف الصحيّ والنظافة الصحيّة، الطرقات والمرافق المحليّة)	14.5 مليون
مجموع الاستثمارات	36.5 مليون

لمزيد من المعلومات: آنا كينغ، رئيسة قسم العلاقات الخارجية، kinga@unhcr.org

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شارع فيليب حتي، ص ب 11-7332، الرملة البيضاء، بيروت، لبنان

UNHCR
The UN Refugee Agency